

المرصد

شؤون دولية

2016/07/10 م

المحتويات

- 3..... كيف علقت طهران على مشاركة الفيصل بمؤتمر المعارضة الإيرانية؟
- 3..... في البيان الختامي.. قمة "الناتو" تقرر تنفيذ كامل التدابير الأمنية الخاصة بحماية تركيا
- 5..... الجريمة موصوفة ... فأين العقاب؟!.....
- 6..... القاتل الوقح.....
- 7..... طوني بليز وتقرير جون تشيلكوت.....
- 9..... الخروج البريطاني والانفراد الألماني.....
- 10..... قمة الأطلسي في وارسو... سباق تسلّح ومواجهة روسيا.....
- 12..... مؤتمر مثير للقلق!.....



كيف علقت طهران على مشاركة الفيصل بمؤتمر المعارضة الإيرانية؟

لندن- عربي 21 10\7\2016

هاجمت طهران بشدة، المشاركة السعودية في مؤتمر المعارضة الإيرانية الذي عقد في باريس أمس الأحد، وقالت إن "الإرهابيين باتوا أداة لتمرير أهداف السعودية في المنطقة".

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية "إرنا"، عن مصدر مطلع في وزارة الخارجية الإيرانية، قوله إن السعودية بمشاركة رئيس جهاز الاستخبارات السابق تركي الفيصل في مؤتمر المعارضة بباريس، تؤكد "تمسكها بالإرهابيين المكشوفين للجميع في استعراض هزلي".

وأضاف: "ليس مستبعدا من الراعي لطالبان والقاعدة وشريك الصهائنة، والذي كشف عن عجز وفشل حكومته بنموذج جديد من الصلابة والغباء السياسي، مشاركته في اجتماع للفاشليين العملاء الإرهابيين".

وفي سياق متصل، قال المسؤول الإيراني الذي لم تتطرق "إرنا" إلى اسمه، إن مخاطبة الفيصل لمريم رجوي زعيمه منظمة "خلق" الإيرانية، تشير "إلى موت زعيم زمرة المنافقين مسعود رجوي".

وقال إن مسعود رجوي لم يظهر للعلن ولم تبث له أي صور جديدة منذ عام 2003، بالتزامن مع الاحتلال الأمريكي للعراق.

من جانبه، قال مستشار الخارجية الإيرانية حسين أمير عبداللهيان، إن جهاز الاستخبارات السعودي وحضور تركي الفيصل مؤتمر المعارضة الإيرانية يؤكد أن دعم "الإرهاب بجميع أشكاله كان مدرجا على الدوام على جدول أعمال الرياض".

وأضاف عبداللهيان: "خطأ الرياض الاستراتيجي في استخدام الإرهاب في تطورات المنطقة سيكبد الرياض والجميع في المنطقة أضرارا لا تعوض"، وفقا لوكالة أنباء "فارس" الإيرانية.

في البيان الختامي.. قمة "الناتو" تقرر تنفيذ كامل التدابير الأمنية الخاصة بحماية تركيا

أكد الحلف خطر روسيا المتزايد على أعضائه

وارسو/ حسن أسن/ الأناضول 10\7\2016

قرر حلف شمال الأطلسي "الناتو"، تنفيذ كامل التدابير الأمنية الخاصة بتركيا، على أن تكون "مرنة وقابلة لإعادة التشكيل، حسب تطورات الوضع الأمني، وأن تخضع للمراجعة السنوية من قبل مجلس الحلف، لحمايتها من التهديدات الأمنية المتزايدة، التي تأتي من الجنوب"، في إشارة لسوريا.

جاء ذلك في البيان الختامي لأعمال قمة الناتو، التي انعقدت في العاصمة البولندية، وارسو، على مدار اليومين الماضيين (الجمعة والسبت)، وعلى أجندتها عدة ملفات أمنية متعلقة بسياسات الحلف المستقبلية.

تجدر الإشارة أن "الناتو" أعلن، عن إطلاقه عملية تسمى "السياج النشط" في كانون أول/ ديسمبر 2012، بعد أن طلبت تركيا منه المساعدة لمواجهة هجمات صاروخية محتملة من قبل النظام السوري، وذلك إثر سقوط عدة قذائف داخل الأراضي التركية في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 أدت لمقتل 5 أشخاص في بلدة "أقجة قلعة" الحدودية.

وفي 4 كانون أول/ ديسمبر 2012، وافق الحلف على نشر منظومات "باتريوت"، في بعض المدن التركية، وبدأت تلك البطاريات بالوصول إلى تركيا مطلع 2013.

وأشار البيان الختامي، أن الحلف يواجه تهديدات وتحديات أمنية تأتي من حدوده الجنوبية والشرقية، لافتاً أن هذه "التهديدات تتشكل من دول وأطراف غير حكومية، وقوات عسكرية، وإرهابيين، وهجمات إلكترونية، وحروب هجينة (تجمع بين التقليدية وغير النظامية والإلكترونية)"، دون أن يسمي البيان أيًا من تلك الجهات.

وفي السياق ذاته، أوضح البيان أن "روسيا تشكل خطراً متزايداً على الحلفاء والدول الأخرى، بتدخلها العسكري الخطير في سوريا، وتواجدها العسكري فيها، ودعمها للنظام في البلاد، فضلاً عن تواجدها العسكري في البحر الأسود".

تجدر الإشارة، أن روسيا بدأت مهاجمة مدن سورية منذ نهاية أيلول الماضي، وتقول إن تدخلها بهدف ضرب مراكز تنظيم "داعش"، في الوقت الذي تُصر فيه واشنطن، وعدد من حلفائها، والمعارضة السورية، على أن الضربات الجوية الروسية استهدفت مجاميع مناهضة للأسد، والجيش السوري الحر، ولا علاقة لها بالتنظيم.

وأكد البيان أن تحقيق إنجاز فعلي ضد تنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا "لن يتحقق إلا من خلال حكومة شرعية"، مشيراً إلى وجود حاجة ماسة لانتقال سياسي عاجل وحقيقي فيها، بحسب قوله.

وأدان البيان كافة أشكال العنف التي يستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية في سوريا، مضيفاً "بما في ذلك عنف النظام والداعمين له".

كما ندد بعنف داعش وجمهية النصرة (فرع القاعدة في سوريا) والمجموعات الأخرى، المصنفة على قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية، داعياً النظام السوري للامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي، واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل انتقال سياسي في البلاد.

وسلّط البيان الضوء، على التهديدات التي يشكلها "داعش" على أعضاء الحلف، معرباً عن إدانته للهجمات التي يشنها التنظيم الإرهابي على الدول الأعضاء بالحلف.

ووصف هجمات "داعش" الإرهابية ضد المدنيين وخاصة الأقليات الدينية والعرقية، بـ "الهمجية"، مضيفاً "إذا تعرض أمن أحد حلفائنا لأي تهديد، فلن نتوانى في اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتأمين دفاعنا المشترك".

ولفت البيان أن طائرات الإنذار المبكر "أواكس"، التي سيرسلها الحلف لاستخدامها في الحرب على التنظيم الإرهابي، ستبدأ في تأمين الدعم الاستخباراتي لقوات التحالف الدولي ضد داعش، خريف العام المقبل.

وشدد على أن "الحلف يؤكد مجدداً من خلال هذا الدعم، عزمته مكافحة التهديدات، بينها الإرهاب، التي تأتي من الحدود الجنوبية للحلف".

وأمس السبت، قال الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، "سنطلق عملية أمنية جديدة باسم الحرس البحري، في إطار مكافحة الإرهاب، وزيادة القدرات في البحر الأبيض المتوسط".

ولفت في تصريحات على هامش أعمال القمة، أن الحلف "قرر تقديم الدعم إلى قوات التحالف الدولي ضد داعش، بشكل مباشر"، مشيراً أن الحلف سيرسل طائرات الإنذار المبكر "أواكس"، للتحليق في الأجواء التركية، ومراقبة المجال الجوي في سوريا والعراق، ضمن إطار الحرب على التنظيم الإرهابي.

إلى ذلك أدان البيان الأعمال العدائية الروسية ضد أوكرانيا، مشيراً أن "تلك الأعمال تنتهك القانون الدولي، ولها تبعات خطيرة على أمن واستقرار كامل منطقة أوروبا - الأطلسي".



وتعيش أوكرانيا أزمة منذ عام 2014، على خلفية رفض رئيسها الأسبق فيكتور يانوكوفيتش، توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم أُطيح به في فبراير/شباط من العام ذاته، وفي نيسان/أبريل من نفس العام، اشتعلت الأزمة حينما شنت كييف عدة هجمات ضد انفصاليين موالين ليانكوفيتش وروسيا، في محاولة منها لاستعادة المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرتهم.

وضمت روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى أراضيها، عقب استفتاء من جانب واحد، في 16 مارس/آذار 2014، دون اكتراثها للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، ثم منعت القادة السياسيين لتتار القرم (مواطني الجزيرة الأصليين) من دخول شبه الجزيرة.

وانطلقت أعمال قمة "الأطلسي"، أمس الأول الجمعة، وعلى أجندتها جملة من القضايا والملفات المهمة، لمناقشتها على مدار يومين، بمشاركة زعماء الدول الحلف الـ 28، بينهم الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان، والأمريكي باراك أوباما، وممثلون عن دول حليفة لـ "الناتو"، وعن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات دولية أخرى، إلى جانب بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا الدولة غير العضو بالحلف.

الجريمة موصوفة ... فأين العقاب؟!

2016\7\10

الدستور

عرب الرنتاوي

رغم نواقصه الكثيرة، ولغته الدبلوماسية المهذبة غالباً و"المضللة" أحياناً ... ورغم تبرئته لساحة توني بليز وحكومته وأجهزته، من تهمة "تزوير الحقائق وتضليل الرأي العام"، وانصياعه للإملاءات الأمريكية التي ضربت طوقاً من السرية حول محادثات بليز مع جورج بوش الابن ومكالماته، وهي المفصل الأهم في ملف الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق ... رغم كل هذه النواقص والمثالب والثغرات، سيظل تقرير السير دون تشيلكوت، وثيقة يمكن البناء عليها راهناً ومستقبلاً، بل ويمكن كما يقول الخبراء القانونيون، الاستناد إليها لجلب الجناة إلى العدالة الدولية.

لن تأخذنا "البروباغندا" التي صاحبت نشر التقرير، ولن تثنينا قصائد الغزل بالديمقراطية الغربية، التي تسمح بإجراء مثل هذه المراجعات والوقفات، بخلاف حالنا في ظل الأنظمة السلطوية والديكتاتورية ... فما نعرفه اليوم، قبل التقرير وبالأخص بعده، أننا كنا أمام "عصابة جريمة منظمة"، اتخذت قرار الحرب مبكراً، وبحثت لها عن مبررات، فحين عجزت عن توفيرها، عملت على "فبركتها"، ضاربة عرض الحائط، بكل ذيول الحرب وتداعياتها وأكلافها البشرية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، المستمرة حتى يومنا هذا، بل وحتى زمن قادم، غير منظور.

"عصابة" تذكر، بأفلام "الغرب الأمريكي" ولا تتورع عن استخدام قاموسه الحافل بالبذاءات ... وجدت لها "تابعاً" في لندن، وضع عرش الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، تحت نعال "المارينز"، كاوبوي العصر الحديث ... إنه طوني بليز، السياسي البريطاني المعروف، الذي اشتهر في منطقتنا كسمسار للنفط والغاز، وتمام لوعده أسلافه في إنشاء وطن قومي لليهود، ولكن على عموم فلسطين التاريخية هذه المرة، وليس على أجزاء منها ... مندوب الرباعية الدولية، الذي مُنح هذا المنصب، كمكافأة نهاية خدمة، بالنظر لما قدمه لمحافظي واشنطن الجدد من خدمات جليلة طويلة فترة رئاسته لحكومة جلالة الملكة، كرّس كامل صلاحياته وخبراته، لقتل روح الشعب الفلسطيني الكفاحية (الإنسان الفلسطيني الجديد)، وتطويعه على مقاس مشاريع نتياهو وليبرمان ونفتالي بينت.

ولن نتوقف كثيراً عند ما يمكن لعائلات الجنود البريطانيين الـ "179" الثكلى، كما ينحو بعض الإعلام الغربي والعربي، فتلك قضيتهم، فهم من جاء ببليز وهم من أخرجه من الحكم، ويبيدهم أمر مقاضاته من عدمه ... ما يهمنا هو مصير العراق والمنطقة، اللذان عاث بهما بليز فساداً وقتلاً وتدميراً، وأحاليهما من حواضن للحضارات والأديان والثقافات، إلى خرائب

ومجتمعات ممزقة، وحواضن للإرهاب والأصولية المتشددة، بعد أن هدمّ الدولة العراقية بأجهزتها ومؤسساتها، وزرع بذور الفتنة المذهبية والطائفية، عملاً بنظرية أجداده، أباطرة المرحلة الكولونيالية: فرق تسد... ما يهمننا هو مصير مئات ألوف العائلات العراقية الثكلى التي ما كانت لتواجه هذا المصير، لولا وجود "أصحاب الفخامة والسيادة" من مجرمي الحرب في البيت الأبيض و10 داونغ ستريت خلال تلك المرحلة الأخرج في تاريخ هذه المنطقة.

مؤسف أن بعض سياسيينا ومحللينا ومثقفينا، قد أحوالوا مناسبة صدور التقرير، إلى طقس احتفالي، للإشادة بالديمقراطية الأنجلو ساكسونية، من دون أن يروا في التقرير، مناسبة للتوقف عند الكيفية التي أدير بها قرار الحرب، وجمعت بها "الأدلة" أو بالأحرى، فبركت ... من دون أن يروا الاستخفاف بدماء وحيوات أبنائنا وبناتنا ... بل ومن دون أن تستفهم تصريحات طوني بليز المعقّبة على التقرير، والتي امتنع فيها حتى عن مجرد "الاعتراف" بخطأ قرار الحرب أو الاعتذار عنه، حتى أن الصلف والعنصرية والكراهية قد بلغت به حد القول، بأنه ليس نادماً على قراره، وأنه سيفعل أمراً مماثلاً، فيما لو قُدّر لعقارب الساعة أن تعود إلى الوراء.

صدور تقرير تشيلكوت، مناسبة لكل الحقوقيين العرب والعراقيين، لا لتصفية الحسابات الثأرية والانتقامية الداخلية، ولا للاحتفاء بالديمقراطية البريطانية، بل للغوص في أعماق التقرير، وتقليب كلماته التي زادت عن المليونين وستمئة ألف كلمة، من أجل أخذ القضية برمتها، قضية الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، وما أعقبها وترتب عليها، إلى مرحلة أعلى من المسئلة والمحاسبة، ووضع كافة تفاصيلها الدامية والمدمرة، أمام العدالة الدولية، حتى لا نكون أمام جريمة موصوفة، من دون عقاب، وحتى لا يفلت الجناة والعابثون بمصائر أوطاننا وشعبنا، من العقاب الذي استحقوه.

يد العدالة الدولية طويلة حين يتصل الأمر برئيس سوداني أو مسؤول عراقي أو سوري، ولكنها قصيرة للغاية، ومغلولة إلى عنقها، حين يتصل الأمر بالجناة ومجرمي الحرب "الكبار"، الذين لم يتوانوا عن الكذب والتضليل، ولم يترددوا في استخدام أبشع أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، والتي ما زالت تأتينا بأجيال مشوهة من أطفال الفلوجة والبصرة وبغداد ... فالعدالة إما أن تسري على الجميع، فتستحق اسمها وقيمتها السامية، وإما أن تخضع لمعايير مزدوجة، فتصبح أداة للقهر والتمييز.

القاتل الوقح

2016\7\10

الدستور

ياسر الزعاترة

لا يبدي توني بليز أي شكل من أشكال الندم على ما فعل بالعراق. مجرد أسف بسيط على أن المعلومات الاستخباراتية عن أسلحة الدمار الشامل في العراق لم تكن دقيقة. كذلك حال جورج بوش الابن، وكلاهما يرددان بأن "العالم أفضل من دون صدام حسين!!"

مئات آلاف القتلى، وملايين المهجرين، وموجة عنف دموي اجتاحت المنطقة، بل العالم. هدأت مع ربيع العرب، ثم جدتها إيران بدعم طائفية المالكي ودموية بشار وجنون الحوثي. كل ذلك بسبب حرب بوش وبليز (منحت العراق تاليا لإيران)، والتي لم ينس العقلاء أنها كانت عنواناً لمشروع المحافظين الجديد لإعادة تشكيل المنطقة على مقاس المشروع الصهيوني، وبالطبع بعد فشل مشروع أوصلو في تكريس "الشرق الأوسط الجديد"، كما نظّر له بيريز.

بليز يضيف إلى الإجماع قدرًا مثيرًا من الوقاحة، وهو يتحرك في العالم طولًا وعرضًا. يبيع ويشترى ويسمسر، وكل ذلك في ظل حماية اللوبي الصهيوني الذي يسيطر على مفاصل كثيرة في دول كبرى.

أينما حلّت مصيبة بهذه الأمة، ستجد لتوني بليز دورًا فيها، بما في ذلك الثورة المضادة التي أجهضت ربيع العرب، فضلًا عن دوره في الرباعية الدولية الخاصة بفلسطين سابقًا، وفي كل ما يتعلق بتغطية الاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين.

نتحدث عن بلير، بمناسبة ما يعرف بتقرير "تشيلكوت" الذي لم يسجل إدانة صريحة للمجرم، وبالطبع لأن المشاركة في حرب العراق لم تكن خارجة عن سياق السياسة البريطانية التقليدية في التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والتي لم تتغير بعد بلير، وإذا تذكّر البعض رفض البرلمان البريطاني المشاركة في الحرب على نظام بشار، فلأن أمريكا لم تكن تنوي شن الحرب أصلاً، وما كان مطلوباً هو نزع السلاح الكيماوي لحساب الكيان الصهيوني.

التحقيق من أوله لآخره رغم تفاصيل لا تحصى لم يتمخض عن شيء، وهو لم يتقرر أصلاً إلا لأن قرار الحرب كان أكثر قرار واجه رفضاً شعبياً في تاريخ بريطانيا كله، والدولة البريطانية العميقة لم تكن بعيدة عن توجه بلير، ولو كانت ترفضه لما كان بوسعه الذهاب إلى الحرب، لكن الجزء المثير في القصة يتمثل في مساهمة بلير في إقناع بوش بالمضي قدماً في الحرب، مع أن جورج تينيت، المدير الأسبق للسي آي إيه، هو الذي أخبرنا أن بوش دخل البيت الأبيض وقرار الحرب على العراق "في جيبه".

يتحدث بلير عن صدام كطاغية، لكنه يتجاهل أن في سوريا اليوم طاغية أكبر، وقاتل أكثر بشاعة، لكنه لا يتحرك ضده، بل يتحرك في اتجاه الإبقاء عليه، وراهننا في اتجاه إطالة أمد الحرب من أجل استنزاف الجميع لحساب الكيان الصهيوني، والنتيجة أننا إزاء كائن لا همّ له إلا مصالحه الشخصية، وقبل ذلك وبعده خدمة مصالح الصهاينة الذين يمنحونه الأدوار والحماية من أية ملاحقة؛ هو الذي يجمع الأموال بنهم غريب، وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

لعنة العنف التي أطلقها بلير في العراق ومن العراق تصيب العالم أجمع، وإن كان نصيبنا الأكبر. صحيح أن الكيان الصهيوني يريح من هذه الحرب، لكن ذلك قد يكون مؤقتاً أيضاً، فما جرى ستكون له تداعيات تصيب ذلك الكيان الهش؛ وإن على المدى المتوسط، ففي هذه المنطقة شعوب تعودت الموت والتضحيات، وهي لن تستكين قبل أن تحصل على حقوقها، ومن ضمنها، بل الأهم بينها؛ حقها في فلسطين.

طوني بلير وتقرير جون تشيلكوت

منير شفيق

عربي 21

2016\7\10

وأخيراً صدر تقرير لجنة التحقيق الرسمية بعد سبع سنوات من العمل في مختلف تفاصيل مشاركة بريطانيا في عهد طوني بلير، للمحافظين الجدد في أمريكا، في حرب العراق لعام 2003، هذه الحرب التي أسست وأطلقت شرارة حروب الفوضى المتسلسلة التي ضربت وما زالت تضرب في عمق الوضع العربي. ولعلها تهيئ للتمدد شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. طبعاً ليست هي العامل الوحيد في تسلسل هذه الفوضى. ولكنها كانت فاتحتها.

شكّل تقرير تشيلكوت اتهاماً صريحاً لطوني بلير يصل إلى حدود تجريمه، كما يطالب عدد من النواب البريطانيين. وذلك بسبب مسؤوليته عن إطلاق، أو المشاركة في، حرب لا مسوّغ لها. وذلك حين يعتبر التقرير أن الحرب على العراق فاقدة للأسس القانونية، أو وفقاً لتعبيره، أن ما تقدّم به طوني بلير (ومعه بوش الابن، بالضرورة) من أسس قانونية لتلك الحرب: "ليست مرضية".

فالتقرير يتهّم طوني بلير بأنه بالغ بالحجج التي ساقها لإطلاق تلك الحرب. بل أن المعلومات التي اعتمد عليها حول أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت مغلوطة. علماً أن الوصف الأنسب كان جزء منها مغلوطاً، وجزء مثيراً مع سبق القصد المتعمّد والتصميم.

وقد أشار التقرير، أيضاً، إلى أن اللجوء إلى الحرب لم يكن محصلة لاستنفاد كافة الحلول الأخرى، وإنما استبقها ولم يستنفدها. الأمر الذي يتهّم طوني بلير، على العكس مما ادّعى في الدفاع عن نفسه، بأنه ذهب إلى الحرب "بنيّة خالصة". أي لم

تكن نيته سيئة مدغولة. علماً أن الاتهام باستخدام معلومات مغلوطة دون التحقق منها، وبالقفز فوق كل الحلول التي تتوجب محاولتها قبل اللجوء إلى الحرب باعتبار "آخر الدواء الكي"، يكذبان ادّعاءه بأنه تصرف "بنيّة خالصة". وبالطبع لا هو ولا إدارة بوش الابن اتّسما بالنيّة الخالصة فهذه الحرب ضدّ العراق مدبّرة. وقد وصل الأمر إلى حدّ التلفيق والتزوير والتلاعب من أجل دعم الأسباب الموجبة لشنّها.

بل لعل الإسراع، بعد احتلال العراق، بحلّ الجيش وإعادة ترتيب معادلة التوازن بين مكوّنات الشعب العراقي، وحتى بلا إجراء إحصاء حقيقي يمكن الاعتماد عليه، يؤكّدان بأن الأهداف الإستراتيجية للحرب، لم تكن مجرد التخلص من صدام حسين. ولم تكن، كما يفترض، إحكام السيطرة الاستعمارية على العراق ونفطه وثرواته، وإنما كانت الأولوية لتصفية الجيش العراقي وتحطيم الدولة العراقية. وهو ما استهدف إعادة تشكيل موازين القوى العام في مصلحة الكيان الصهيوني، وتفوّقه العسكري، وإلّا كيف يفسّر "حلّ الجيش العراقي"، ودفع الداخل إلى الاحتراب الدموي بسبب نظرية المحاصصة بين الأكراد والشيعية والسنة في توزيع النسب داخل البرلمان ومؤسسات الدولة.

علماً أن التراث التاريخي للامبريالية الأمريكية كان الاعتماد على الانقلاب العسكري والمحافظة على الجيش مع إعادة تشكيل قياداته، بوضع عملائها وأتباعها على رأسه وفي بنيته، وليس حلّه شذراً مذر ثم العمل على بنائه من الصفر. فهذا ما فعلته في أندونيسيا، مثلاً، حين أطاحت بسوكارنو ونظامه، بل وبكل انقلاب عسكري أو حرب أو "ثورات ربيعية".

فها هنا حالة انتقام بعقلية صهيونية، أو مصهينة، لجيش تجرّأ بإطلاق الصواريخ على الكيان الصهيوني وسعى لامتلاك القنبلة النووية وخصّص الأموال لشهداء الانتفاضة الفلسطينية. وليس حباً بالأكراد أو الشيعة أو بغضاً للسنة.

ومع ذلك كان هذان الإجراءان: حلّ الجيش وإعادة تركيب الدولة ضمن المحاصصة إستراتيجية غير محسوبة جيداً بالنسبة إلى مصلحة أمريكا وحتى الكيان الصهيوني. لأن الوقائع أثبتت دخول العراق في معادلة مقاومة مسلحة جعلت الاحتلال على صفيح ساخن سرعان ما أجبرته على أن يوّيّ الإدبار، كما أدخلته المعادلة السياسية التي أخرجت ميزان قوى لا سيطرة أمريكية- بريطانية عليه. بل أصبح أكثر انحيازاً لإيران التي كان من أهداف احتلال العراق التمهيد لمحاصرتها والسيطرة عليها بحرب وبغير الحرب. فالمعادلة السياسية أفلتت بدورها من يد أمريكا، فأسهمت، مع الصفيح الساخن، بفرض الانسحاب الأمريكي- البريطاني من العراق، وبخفيّ حنين حتى بالنسبة إلى السيطرة على النفط... (أما عودة أمريكا الثانية إلى العراق فلها حديث آخر).

على أن النتائج المترتبة عن كل ما تقدّم: الاحتلال: إعادة بناء الدولة من الصفر، وإعادة معادلة ميزان القوى الداخلية ثم ما صحب ذلك من فساد لا مثيل له ابتداءً من فساد بريمر والمحافظين الجدد وانتهاءً بالقوى العراقية المتنفذة الجديدة، أدّت إلى دخول العراق في فوضى وانقسامات داخلية طائفية وكردية حادّة. مما أفسح الفرصة لدخول داعش على الخط وسيطرتها على الموصل وأجزاء عراقية ممتدة إلى الحدود السورية، بل داخل سورية أيضاً.

فكل ذلك يشكل إدانة وتجريماً أشدّ لطوني بليز حين تحسب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، حالات الفوضى في العراق، وما حملته من انقسامات وحروب أهلية وطائفية ودماء وتهجير سكان. ومن ثم يجب أن يسقط خط دفاعه الأخير أمام لجنة تقرير تشيلكوت بأن الهدف كان إسقاط صدام من أجل عراق ديمقراطي (بالمقاييس الأمريكية- البريطانية). فما تحقق من نتائج بسبب تلك الحرب الإجرامية العدوانية، وما تولّد بعدها من فوضى يجب أن يذهب بطوني بليز وجورج دبليو بوش إلى المحاكم وليس فقط مجرد تقرير يتهم بليز بالتقصير وسوء التقدير وتحميله المسؤولية معنوياً دون إجراءات بمستوى الجريمة التي ارتكبت. وبالمناسبة من العيب أن يذرف طوني بليز الدموع على 179 جندياً بريطانياً قضوا في تلك الحرب متجاهلاً

ضحايها الذين يعدّون بمئات الألوف والملايين ناهيك عن الكوارث الإنسانية والسياسية المختلفة والمتداعية حتى يومنا هذا وإلى مستقبل ما زال في المجهول.

لقد أثبت طوني بليز بعد خروجه من السلطة أنه من قماشة منحطة أخلاقياً وفسادة في تهافتها على المال وفي لعبها دور المستشار لقيادات مستبدة وفسادة؛ مما لا يسمح الحديث عن استبداد صدام حسين أو الديمقراطية. إنه سبّة حتى في عالم المتاجرين بالدماء والفاستدين والسماصرة والمنحطين.

الخروج البريطاني والانفراد الألماني

2016\7\10

الاتحاد

أنا سوريري

بغض النظر عما إن كان قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى كارثة، أو أنه مجرد مطب آخر بالنسبة لأوروبا في طريقها إلى التوحد، فإن نتيجة واحدة لهذا الانسحاب واضحة بشكل كبير، ألا وهي حقيقة أن خروج بريطانيا سيؤي دور ألمانيا باعتبارها زعيمة للقارة. وهو دور لا ترتاح له ألمانيا نفسها ولا أي بلد آخر في الحقيقة.

والواقع أن ألمانيا نادراً ما شعرت بأنها وحيدة إلى هذه الدرجة في أوروبا. فمع انسحاب بريطانيا، تفقد ألمانيا شريكاً مهماً لها داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك على صعيد السياسة الخارجية. لا نقصد بهذا القول إن بريطانيا كانت شريكاً سهلاً في السنوات الأخيرة. فلا بد أن المستشار أنجيلا ميركل، المعروفة بسياساتها الحذرة والتدرجية، شعرت بانزعاج شديد عندما ألقى رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بعضوية بلده على طاولة المقامرة في محاولة لابتزاز الاتحاد الأوروبي، ثم إن ميركل من أشد المؤمنين بالوحدة الأوروبية في حين سبق لكاميرون أن وصف الاتحاد الأوروبي بأنه «أكبر مما ينبغي، وأكثر تسلطاً مما ينبغي، وأكثر تدخلاً أيضاً مما ينبغي».

ومع ذلك، ونظراً للضغوط المتصاعدة في كل بلد في أوروبا تقريباً، كان كاميرون يُعتبر شريكاً جيداً بشكل عام، حيث دعم بقوة سياسة التقشف التي قادتها برلين خلال الأزمة المالية والأزمة اليونانية التي أعقبتها، كما دافع عن اتفاق اللاجئين الذي توصلت له ميركل مع تركيا. وعندما اتصل زعماء ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليطلبوا منه الكف عن دعم رئيس النظام السوري بشار الأسد، لم يتأخر كاميرون أيضاً في الانضمام إليهم.

ثم إن كاميرون جلب أكثر من دعمه الشخصي إلى الطاولة. ذلك أن بريطانيا تملك أكبر ميزانية عسكرية في أوروبا، وسلكاً دبلوماسياً من مستوى عالٍ، ناهيك عن اقتصاد قوي ونشط، وإن لم يكن في أعلى أدائه، مقارنة مع معظم بقية القارة.

وعليه فإن انسحاب بريطانيا يمثل ضربة قوية بالنسبة لألمانيا على وجه الخصوص، نظراً لأن شركاءها الآخرين ضعفاء أو أخذوا يبتعدون عنها. وعلى سبيل المثال، فإن العلاقات الألمانية-البولندية، التي كانت قوية ذات يوم، أخذت تضعف منذ أن وصل حزب القانون والعدالة القومي إلى السلطة في بولندا في 2015. والنمسا أيضاً كادت تنتخب مرشح اليمين المتطرف نوبرت هوفر رئيساً.

وفرنسا-حسناً، إنها علاقة معقدة.

وللهولة الأولى، يبدو المحور الألماني-الفرنسي، الذي كان بمثابة العمود الفقري للاتحاد الأوروبي على مدى عقود، قوياً مثلما كان دائماً. فبعد بضع ساعات فقط على إعلان انتصار حملة الانسحاب البريطاني، نقلت صحيفة «فرانكفورتر جمانينه تسايتونغ» الألمانية مقتطفات طويلة من ورقة مشتركة لوزير الخارجية الفرنسي جان مارك إبرولت ونظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير حول مستقبل أوروبا، جاء فيها: «إن أوروبا في حاجة إلى التوجيه الآن... ومسؤولية ألمانيا وفرنسا هي توفير ذلك التوجيه».



ولكن فرنسا شريك صعب أيضاً، فالرئيس فرانسوا أولاند لا يتمتع بشعبية كبيرة (13 في المئة فقط، وفق استطلاعات رأي أجريت في يونيو) ولا بثقة حزبه الاشتراكي. كما أنه يتعرض لضغوط كبيرة جداً من قبل حزب «الجهة الوطنية» اليميني المتطرف. وكل هذا -إضافة إلى اقتصاد ضعيف بشكل دائم- يجعله غير قادر على توفير زعامة قوية داخل أوروبا، ناهيك عن توفيرها خارجها.

صحيح أن خروج بريطانيا لا يقتضي ولا يعني نهاية التعاون البريطاني- الألماني. ولكن بريطانيا قد تواجه فترة طويلة من الانكفاء على الذات سياسياً، في وقت تتعاطى فيه مع انهيار أحزابها السياسية الكبيرة، وتقوى شوكة اليمين المتطرف، وإمكانية استقلال اسكتلندا أيضاً. ولهذا، فإن ألمانيا ستقف بمفردها في المستقبل المنظور، وهو دور لم تسع وراءه البتة، بل تقاومه فعلياً في كثير من الأحيان.

قمة الأطلسي في وارسو... سباق تسلّح ومواجهة روسيا

2016\7\10

العربي الجديد

ناصر السهلي

حين قرر قادة دول حلف الأطلسي أن تسبق قمتهم في العاصمة البولندية وارسو، يومي 8 و9 يوليو/ تموز الماضيين، أضخم مناورات عسكرية منذ انتهاء الحرب الباردة (1947 . 1991)، فذلك برأي مراقبين للشأن العسكري والسياسات الدفاعية "لم يكن صدفة بل تُدرج في سياق توجيه الرسائل لروسيا".

وبحسب ما يذهب إليه البروفسور ميكال فيدي راسموسن من جامعة كوبنهاغن، فإن "الحلف يناقش عملياً انتهاء فترة السلم وتسارع سباق التسلّح في أوروبا"، فيما يؤكد مدير مركز الدراسات العسكرية هنريك براينباوك أن "الجميع أمام رياح حرب باردة أخرى".

في هذا السياق، يُمكن أيضاً إدراج كلام الأمين العام للأطلسي ينس ستولتنبرغ، في إطار عودة الحرب الباردة، بقوله إن "العالم أصبح أكثر خطورة مما كان عليه قبل سنوات قليلة"، مشيراً إلى ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية ودعم انفصالي دونباس (إقليمي دونيتسك ولوغانسك) في الشرق الأوكراني بدءاً من عام 2014. ومع تشديده على "أننا موحدون ضد روسيا"، غير أن ستولتنبرغ أكد بأن "موسكو لا تشكل تهديداً ولا شريكاً استراتيجياً". كما اجتمع الرئيس الأوكراني بترو بوروشينكو، أمس السبت، مع قادة الحلف، وناقش معهم تنفيذ التزامات كييف بموجب اتفاق مينسك، من خلال القبول بمزيد من اللامركزية وإجراء انتخابات محلية في دونباس.

ما يناقشه قادة دول حلف الأطلسي الـ28 حالياً، هو الإجراءات التطبيقية لقرار نشر الآلاف من الجنود، في دول شرق أوروبا، خصوصاً بولندا، ودول البلطيق الثلاث. وقرر الحلف تحريك أربع كتائب بإجمالي ثلاثة إلى أربعة آلاف جندي إلى شمال شرق أوروبا، يتم تدويرها لإظهار، استعدادها للدفاع عن الأعضاء من شرق القارة، في مواجهة أي عدوان روسي. في هذا الصدد، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما، إن "الولايات المتحدة ستنشر نحو ألف جندي في بولندا في إطار الخطة، لتحسين وجودنا كقوة ردع، في وسط وشرق أوروبا". مع العلم أن ألمانيا تقود الكتيبة الموجودة في ليتوانيا، بينما تقود بريطانيا تلك الموجودة في إستونيا، وتقود كندا الكتيبة الموجودة في لاتفيا. وستسهم دول أخرى مثل فرنسا بجنود.

وتصدر بريطانيا وكندا وأميركا وألمانيا والدنمارك، مسار الدفع بالجنود بشكل متصاعد، وهو ما تذهب إليه تقارير لمراكز الدراسات الاستراتيجية الدولية. وقد ورد في تقرير بحثي أعدته مؤسسة "راند"، أنه "لا يبدو أن الروس سيردعهم شيء في حال قرروا إعادة التجربة الأوكرانية في دول البلطيق"، لكن وفقاً لتقديرات الاختصاصيين في الشأن الدفاعي، فإن "الحلف يهدف إلى أن يفهم الروس بأنه في حال قرروا ذلك (إعادة التجربة الأوكرانية)، فإنهم أول من سيواجهون، ليس الجنود البولنديين أو الليتوانيين والإستونيين واللاتفيين، بل قوات من بريطانيا والولايات المتحدة والدنمارك ودول أخرى".

لجهة الأطلسي، فإن 24 دولة دفعت بنحو 31 ألف جندي في مناورة "أناكوندا" في بولندا، في أكبر مناورات عسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، والتي دامت 10 أيام وانتهت في 17 يونيو/ حزيران الماضي. وبدا واضحاً أن الأميركيين مندفعون، وذلك بزجهم 10 آلاف عسكري و250 مدرعة وأكثر من 90 دبابة "أبرامز أم 1". وفي المناورات إياها أنزلت الطائرات الحربية ألفي مظلي من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وبولندا.

وكان لافتاً أيضاً في عملية "أناكوندا" مشاركة دول من خارج الحلف هذا العام، وهي: أوكرانيا وفنلندا والسويد ومقدونيا وجورجيا وكوسوفو، أدت فيما يبدو هدفها في وصول ما أراد الحلف إيصاله للروس. وليضاف إليها نوع من الجدبة، والتي يعينها الغرب، فإن الزج بأكثر من 5600 جندي غربي في مناورات وتدريبات أخرى تحمل اسم "بالتوبس 16" في بحر الشمال ودول بحر البلطيق في يونيو/ حزيران الماضي، يأتي ضمن ذات السياق، المترافق مع مزيد من إرسال جنود من دول الشمال نحو البلطيق. فضلاً عن مناورات "سابر سترايك 16" في دول البلطيق تحديداً، والتي تستمر حتى يوم الخميس المقبل، وكلها باتت تقلق الروس أكثر من السابق.

القلق الروسي بدا واضحاً في إقليم كاليننغراد، الواقع بين بولندا وليتوانيا، ويبعد عن أقرب نقطة جغرافية روسية بـ365 كيلومتراً، حيث واجه الإقليم بالقرب منه مناورات لعشرات آلاف الجنود، ما جعله يبدو محاطاً ومحاصراً بتصعيد حلف الأطلسي على أبواب روسيا. وكان ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قد قال الشهر الماضي إن "المناورات لا تساهم بتعزيز جو من الثقة والأمن في المنطقة". مع العلم أن موسكو أعلنت التزامها بنشر صواريخ ذات قدرات نووية في كاليننغراد.

بالتالي، فإنه منذ انطلاق التدريبات والمناورات في العام الماضي، من "سويفت ريسبونس"، حتى "أناكوندا"، وتعزيز المناورات لقوات التدخل السريع، والتي تركز على سرعة الاستجابة الغربية لدعم بولندا في غضون فترة محددة بـ18 ساعة من قواعد أميركية وأوروبية، وتدريبات الأطلسي في ملاحقة الغواصات في بحر البلطيق، زادت من القلق الروسي المحذّر من تصاعد السباق نحو التسليح. وينظر الأوروبيون إلى هذه التحركات العسكرية من منظار غير احتفالي، بل مشروع جدي في الاستجابة لما يعتبرونه "تهديداً روسياً حقيقياً". الروس من ناحيتهم يطلقون على كل تحرك "استفزات لا معنى لها".

في هذا الإطار، يرى مصدر سياسي غربي بحديث لـ"العربي الجديد"، أنه "منذ العام الماضي تجري محاولات غربية دؤوبة لإحياء العمل بمشروع غلاديو السري الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية". ويضيف "يستفيد الجميع من الطريقة التي واجه فيها الروس ما جرى في أوكرانيا من خلال حرب عصابات، بالتالي فإن دول الحلف تسعى لإحياء المشروع بالاعتماد على قوات خفيفة ومدربة بشكل جيد على حرب العصابات وعمليات الإنزال خلف خطوط العدو".

كان واضحاً أن الأطلسي يعني ما يقوله عن "الوقوف في وجه النزعات العدوانية الروسية"، فبحسب ما قال ستولتنبرغ في وارسو بعيد تحضيره للقمة المنعقدة، فإن "الأمر جدية وخطيرة. دعونا نكون واضحين تماماً، سيكون هناك المزيد من قوات الأطلسي في بولندا بعد اجتماع القمة، وذلك لإرسال إشارة واضحة بأن أي هجوم على بولندا سيُعتبر هجوماً على كل الحلف".

كثيرون يرون في كلام ستولتنبرغ محاولة "ترويض موسكو، بتعزيز انتقال المجابهة إلى غرب شرق"، وهو الذي عزز كلامه أيضاً حين غمز من قناة القرم وأوكرانيا في التوتر القائم، قائلاً إن "أمننا وقيمنا يواجهان تحديات كبيرة، في الشرق قامت روسيا بضم غير شرعي للقرم. تصرفاتهم الدائمة في أوكرانيا وبناء قوة عسكرية من بحر بارنتس (الواقع فوق اسكندنافيا لجهة القطب الشمالي) إلى البلطيق، ومن البحر الأسود إلى شرق المتوسط في الجنوب، يخلق المزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ويضغط على أوروبا من خلال الهجرة، وهي تحديات لم نر مثيلاً لها منذ الحرب العالمية الثانية".

وبحسب ما يقوله الباحث في المعهد الاستراتيجي الدنماركي ستيفن سولسا لـ"العربي الجديد"، فإن "التوترات لا تدور حول مصالح أمنية فقط، ولا نشر الدرع الصاروخي، بل هناك أيضاً تنافس على مصالح نفوذ اقتصادي في شمال القارة والقطب الشمالي والعلاقات مع شرق أوروبا وتداخل مصالح الغاز بالأمن".

الموقف الروسي، والذي وصلته الرسائل الأطلسية، فهم على لسان بوتين إلى أي درجة وصل التوتر في العلاقات. فقبل أيام من انطلاق القمة في وارسو، ولدى لقاء مع الرئيس الفنلندي ساولي نينيسكو في الأول من يوليو/ تموز الحالي في العاصمة الفنلندية هلسنكي، نقلت وكالة الأنباء الفنلندية عنه قوله إنه "مستعد لمناقشة التوتر في بحر البلطيق".

لكن بوتين لم ينس تذكر الغربيين بحدود ما هو مقبول لموسكو، إذ من غير المقبول بالنسبة له أن تصبح فنلندا عضواً في الأطلسي، قائلاً "هل تعتقدون بأننا (في تلك الحالة) سنُبقي جنودنا بعشرين 1500 كيلومتر عن الحدود؟". في إشارة تحذيرية بأن روسيا سترسل قواتها نحو حدود فنلندا في حال الانضمام للأطلسي.

في قمة وارسو يبدو جلياً أن استعراض العضلات الغربية، وخصوصاً مع تسارع التوجه نحو تعاون أكبر بين دول الاتحاد الأوروبي والأطلسي. ما يسمح لدول مثل السويد بأن تكون جزءاً من التعاون العسكري، بدأت بالفعل ترسل رسائل طمأنة لدول تشعر بتهديد روسي. ففي القمة شارك 58 وفداً، بينهم 28 بلداً عضواً و26 بلداً شريكاً مع الأطلسي، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وبلغ عدد أعضاء الوفود نحو 2500 شخص، فضلاً عن نحو 2000 مؤسسة ووسيلة إعلامية.

بالنسبة إلى موازنة الأطلسي، فقد بلغت في عام 2016 حجم الموازنة العسكرية الأميركية 3.6 في المائة من الدخل القومي، بينما خصصت بريطانيا نحو 2.2 في المائة من ميزانيتها للعسكر. كما تُخصص فرنسا نحو 1.8 في المائة من ميزانيتها للسلاح، والدنمارك والنرويج 1.7 في المائة، أسوة بعشر دول أخرى في الحلف، أما ألمانيا فتُخصص 1.2 في المائة من ميزانيتها للسلاح. ويتطلع الحلف لزيادة الإنفاق مع العام المقبل.

وفي شأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأطلسي، فإن الطرفين يعملان في سياق ما يُطلق عليه "استراتيجية عالمية تعاونية"، تطرح تعاوناً بين دول الاتحاد والأطلسي على الصعيد الدفاعية بطموحات تشمل سياسات الهجرة، المرتكزة على دول الترانزيت، حيث ترغب دول الاتحاد في زيادة الدعم الإنساني والتركيز على الدراسة والنساء والأطفال. كما يشمل التعاون سياسة الجيرة، والتي يركز الاتحاد فيها على تقارب مع جيرانه بهدف نشر السلم والاستقرار. وفي هذا الصدد، تُمنح تونس وجورجيا أولوية في الاستراتيجية المذكورة، مع إيجاد اتفاقات تجارية تفضيلية مع الجيران الذين يتوقع منهم المساهمة في السياسة الدفاعية المشتركة. كما يشمل التعاون سياسة رفع المستوى الحياتي، ويقوم الاتحاد بمحاربة الفقر وغياب التكافؤ في الفرص والعدالة الاجتماعية، خصوصاً لفئة النساء والشباب.

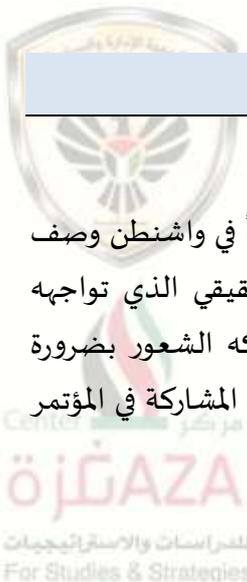
مؤتمر مثير للقلق!

2016\7\10

الاتحاد

جيمس زغي

في هذا الأسبوع، نظم ائتلاف لعدة منظمات مسيحية تضم أغلبية تنتمي إلى اليمين المتطرف، مؤتمراً في واشنطن وصف بأنه يهدف للدفاع عن الأقليات المضطهدة في الشرق الأوسط. ولو أخذنا في عين الاعتبار التهديد الحقيقي الذي تواجهه المجتمعات التي تعتنق الديانات القديمة على أيدي تنظيم «داعش» المتوحش، فإن المرء لا بد أن يملكه الشعور بضرورة تقديم الشكر إلى أعضاء هذه المنظمة على مبادرتهم التي جاءت في وقتها. ولكن، بعد التعرف على الجماعات المشاركة في المؤتمر وقائمة المدعوين لإلقاء كلماتهم فيه، يبدو لي أن أهدافه استفزازية وشريرة على نحو خطير.



ومن بين قائمة المدعويين لإلقاء الكلمات، عُصبة من دعاة الرهاب الإسلامي «الإسلاموفوبيا» الخطيرين، ولفيف غريب التشكيل من أشخاص قالوا إنهم كانوا «إسلاميين راديكاليين» ولكنهم ارتدوا عن دينهم وتحولوا إلى المسيحية وجاؤوا إلى هنا لرواية قصة ارتدادهم.

وواحد من مشاهير هذه الفئة يدعى «فرانك جافني» Frank Gaffney، وهو رئيس المنظمة التي أطلق عليها «المركز الجنوبي لقانون الفقر» SPLC المعروف بدفاعه عن حقوق المظلومين، اسم «جماعة معاداة وكره المسلمين». و«جافني» واحد من مشاهير مروّجي الشائعات القائلة بأن الرئيس أوباما «ربما كان مسلماً»! وهناك متحدث آخر من كارهي المسلمين هو الجنرال المتقاعد «ويليام بويكين» الذي كان مسؤولاً عسكرياً في البنتاجون في عهد الرئيس بوش، وقد لطّخ سمعته بالوحد عندما ذاع عنه أنه كان يقارن حرب العراق بالحملة الصليبية، وزعم أن المساعدة الأميركية للمسيحيين لا بد أن يكتب لها النجاح لأن «إلهنا أضخم من إلههم»! وقال بويكين أيضاً إن: «الإسلام هو الشيطان» ويجب ألا يحظى بالحماية!

ومن بين الأشخاص الآخرين الذين سيلقون كلماتهم أيضاً عدد من الدعاة الإنجيليين من مؤيدي دونالد ترامب، وحفنة من المبشرين الذين يعملون على تحويل المسلمين إلى مسيحيين.

ومن أجل إضافة عنصر الإثارة على قائمة المدعويين، وجه منظمو المؤتمر دعوات إلى بعض «المرتدّين» عن الإسلام لرواية قصص ارتدادهم. وكان من بينهم «طاس سعادة» الذي تحول إلى المسيحية! وقال إنه يأمل بأن يتحول المزيد من المسلمين أيضاً إلى المسيحية! وسيرافقه شخص يدعى «دانييل شايسستاه» وهو أميركي من أصل إيراني قال إنه كان «متطرفاً إسلامياً» عندما كان في التاسعة من عمره! ثم ما لبث أن أصبح مسيحياً!

ولعل مما يثير الاستغراب أن يكون بين المدعويين للمتحدث في المؤتمر كذلك عدد من أعضاء الكونجرس المحافظين المنتمين إلى الحزب الجمهوري، ومسؤولون من وزارة الخارجية. وربما كان القصد من دعوتهم هو إضفاء الطابع الرسمي على المؤتمر.

وبسبب ما أثارته هذه التشكيلة من دواعي قلق وحذر، بادر المعهد العربي الأميركي الذي أديره لتوجيه رسالة إلى أعضاء الكونجرس تطلب منهم سحب دعمهم لهؤلاء، مع الإشارة إلى الخطر الذي يمثله هذا الاجتماع على الأقليات التي يزعم منظموه أنهم يعملون على مساعدتها. وقد حظيت الرسالة بتأييد عدة منظمات غير حكومية معنية بشؤون الأقليات الدينية. وهذا بعض ما جاء في رسالتنا:

«نكتب إليكم لنعبر عن بالغ قلقنا من مؤتمركم حيث يقدم برنامجه منصة لأعداء العرب والمسلمين الذين انطوى عملهم على أجندة خطيرة من الخوف وسوء الفهم. ونحن نشارككم الاعتقاد بأن من الأهمية القصوى بمكان الدفاع عن حقوق المسيحيين المضطهدين وبقية الأقليات الدينية في الشرق الأوسط. وأكثر من هذا أننا نعتقد أن من الضروري أن نعمل على تأكيد أن هذه المجتمعات المؤمنة لا ينبغي لها فقط أن تتمتع بالحماية المجردة باعتبارها أقليات، بل أن نضمن أيضاً لها كافة حقوق المواطنة والمساواة مع جميع سكان المنطقة. وفيما يعتقد بعض أبناء واشنطن العاصمة أن مصالح المسيحيين المضطهدين يمكن تحقيقها عن طريق ضرب الإسلام وأتباعه، فإن الحقيقة هي أن هذه التكتيكات لن تؤدي إلى الدفاع عن حقوق المسيحيين المضطهدين.

ومثلما كانت عليه الحال في الوقت الذي كان فيه الخطاب العام السائد في الولايات المتحدة ينظر إلى العرب والمسلمين عبر العالم نظرة مسكونة بالشك، فقد أصبح من المهم جداً الآن أن يعمل مسؤولونا الحكوميون على محاربة تفشي خطاب الكراهية، ودعم القادة الذين يعكسون مثالياتنا في إشاعة الاحترام المتبادل والتفاهم. ونشعر بالقلق من أن يكون لعقد هذا

المؤتمر تداعياته السيئة في شرعنة الخطابات والسياسات المعادية للعرب والمسلمين التي ستواكب أحاديث الخطباء، والتي ستؤدي في النهاية إلى إلحاق أضرار بالمجتمعات المضطهدة التي يزعم المؤتمر أنه يدافع عنها».

تم بحمد الله

*



مرکز
Center
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies